

محددات الخصخصة في الجزائر دراسة قياسية للفترة: 1990-2010

حميدوش علي *

صغيري سيد علي **

الملخص:

حاولت هذه الدراسة معرفة تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية على سياسة الخصخصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2010) والتي اعتمدت المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تكون لها دلالات سببية على الخصخصة والمتغير المعتمد لتقدير الخصخصة يتمثل بقيمة الاستثمار الخاص وبين مجموعة من محدداتها المتمثلة في خمس متغيرات: معدل التضخم، سعر الصرف، الميزان التجاري/GDP، معدل التبادل التجاري، المديونية الخارجية/GDP. وبينت الدراسة أن الخصخصة تتأثر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من معدل التضخم وإجمالي الدين الخارجي/GDP ولم تظهر معنوية المتغيرات المتبقية، أما قيمة معامل الارتباط الجزئي والذي يعكس أهمية كل متغير مستقل بتأثيره في المتغير المعتمد فقد أظهرت أن التأثير السلبي للمديونية الخارجية/GDP أعلى من تأثير معدل التضخم على الخصخصة. وقد تم معالجة البيانات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS، لتحليل النموذج الخطي المتعدد.

الكلمات الدالة: الخصخصة؛ الاستثمار الخاص؛ نماذج الانحدار الخطي المتعدد؛ الجزائر

مقدمة:

بعد مضي عقود من سيطرة الدولة على القطاع الاقتصادي، ووضع الكثير من النظريات الاقتصادية موضع التطبيق والتي كرست سيطرة القطاع الحكومي للوصول إلى الرفاه الاجتماعي للأفراد، لكن مع ديمومة معاناة الدول النامية من العجز في الموازنة العامة، وتراكم الديون الخارجية وتزايد البطالة وضعف التصدير وزيادة وارداتها، في مقابل بروز بعض المؤشرات الإيجابية لسياسات الإصلاح الهيكلي على المجال الاقتصادي التي طبقتها بعض الدول لجأت الكثير من الدول النامية إلى إصلاحات شاملة وواسعة في كل من دول شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا، وبعض الدول العربية بما فيها الجزائر. مع بداية عقد الثمانينات طبقت الجزائر الكثير من السياسات الاقتصادية بدءاً من إعادة الهيكلة (1982) واستقلالية المؤسسات لإحداث توازن في النمو، لكن تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة 1986 أظهر ضعف مؤسساتنا وارتباط الاقتصاد الوطن بشكل مباشر بالخارج. مما زاد من حدة الصعوبات المالية الخارجية التي تسارعت بعد عام 1989. وبذلك أصبح لزاماً على الدولة بحث سبل مشاركة القطاع الخاص من خلال الخصخصة كونها تعتبر من أهم الحلول البديلة المطروحة آنذاك للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما تجسد بقانون 22/95 بتاريخ 26 أوت 1995 والذي اعتبر بداية تجسيد سياسة الخصخصة في الجزائر والذي تم تعديله بقانون 10/96 في جانفي 1996 مما سمح بتوضيح طرق الخصخصة ومختلف الإجراءات المتعلقة بهذه العملية وعرف تعديلاً ثالثاً سنة 2001 بالأمر رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 لتوسيع دائرة الخصخصة إلى كافة مجال النشاط الاقتصادي، ولكن بعد عقدين من البرامج والإصلاحات إلا أن سياسة الخصخصة في الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب هذا باعتراف مختلف التقارير

* أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة يحي فارس بالمدينة.

** أستاذ مساعد (أ) بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة يحي فارس بالمدينة.

المحلية والدولية، وليس هناك خلاف في أن عملية الخصخصة ليست بالأمر الهين، ولا يمكن إنجازها في وقت قصير أو في عجلة من الأمر، فهي عملية معقدة وذات مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، وهناك قناعة عالمية بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة لأخرى فكل دولة لها خصوصيتها وعليها رسم استراتيجية مدروسة بناءً على التجارب والخبرات العالمية لتوجيه وتطبيق برامج الخصخصة مستقبلاً.

أولاً- منهجية الدراسة:

للإلمام بالجوانب المنهجية العلمية والعملية لهذه الدراسة ركزت في هذا البحث على العناصر التالية:

1- مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي: ما هي المحددات (المتغيرات الاقتصادية) التي تؤثر على الخصخصة في الجزائر للفترة 1990-2010؟ ويمكن الاشتقاق من الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك تأثير للتضخم على سياسة الخصخصة في الجزائر؟
- هل هناك تأثير لسعر الصرف على سياسة الخصخصة في الجزائر؟
- هل هناك تأثير للميزان التجاري على سياسة الخصخصة في الجزائر؟
- هل هناك تأثير لمؤشر التبادل التجاري على سياسة الخصخصة في الجزائر؟
- هل هناك تأثير للمديونية على سياسة الخصخصة في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة : للإجابة على أسئلة الدراسة، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بينالخصخصة والمتغيرات الاقتصادية المستقلة
- ✓ الفرضياتالبديلة:

• وجود علاقة طردية بين الخصخصة وكل من معدل التضخم والمديونية الخارجية في الجزائر أي أن الزيادة في كل من معدل التضخم والمديونية الخارجية يسبب ضغوطاً على الدول للاتجاه نحو الخصخصة.

• وجود علاقة عكسية بين الخصخصة وكل من سعر الصرف، الميزان التجاري ومؤشر التبادل التجاري في الجزائر أي تراجع المؤشرات الثلاث يؤثر سلباً على الخصخصة.

3- أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة بالنظر إلى:

تلك النجاحات التي حققتها الخصخصة في بعض البلدان ومن ثم إثارة جدل واسع النطاق على كل المستويات السياسية والاقتصادية، و الدعوة إلى تحول الدولة من الميسر للمشاريع العامة إلى الدور التصحيحي لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في ظل الاستقرار الاقتصادي والمالي.

4- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة تحديد المتغيرات المؤثرة ودرجة تأثير كل متغير على الخصخصة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، ومن ثم صياغتها في نموذج قياسي لمعرفة اتجاهات الخصخصة والتنبؤ بها وفق التغيرات الحاصلة في هذه المتغيرات المستقلة.

5- حدود الدراسة:

- البعد المكاني: تقتصر هذه الدراسة على الجزائر.
- البعد الزماني: تمتد فترة الدراسة من 1990 وإلى غاية عام 2010.
- البعد المنهجي: اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي

ثانيا- الإطار النظري للخصوصية:

ركزنا في هذا الإطار على الجوانب المرتبطة بمفهوم الخصوصية والعناصر التي تؤثر أو تتأثر بها.

1- مفهوم الخصوصية:

تعريف فكرة الخصوصية والتي نعني بها التحول نحو الإنتاج الخاص إلى العلامة ابن خلدون، عندما تحدث عن أهمية اصطلاح القطاع الأهلي بالإنتاج. وتم تأكيد هذه الفكرة من خلال فكر آدم سميث، في كتابه الشهير (ثروة الأمم)، بالتركيز على آليات السوق والمبادرات الفردية بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية¹.

إلا أن المفهوم الحديث للخصوصية ظهر أول مرة في قاموس ويبستر عام 1983م، وكان أول من استخدم هذا المصطلح عالم الإدارة "بيتر دراكر" في عام 1968². ونظرا لحدثة عهد هذه المفاهيم الاقتصادية فلم يتفق حتى الآن على مصطلح عربي بعينه ليقابل الكلمة الإنجليزية Privatization، من المصطلحات العربية المرادفة لهذا المفهوم مثل (الخصخصة، التخصيص، التخاصية، التخصص والخصوصية)³.

2- أهداف عملية الخصوصية: يساعد تطبيق الخصوصية في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي يتمثل أهمها فيما يلي:

1-2. التحول من القطاع العام والقطاع الخاص: من بين الأهداف التي تتحقق عند عملية التحول نحو القطاع الخاص هو تراجع دور الدولة، وفسح المجال تدريجيا أمام القطاع الخاص الأمر الذي يشجع على إطلاق المبادرات الخاصة وبالتالي تنمية القدرات الذاتية بهذا القطاع بما يؤدي إلى خلق مناخ استثماري أكثر انفتاحا بما يهيئ الفرص إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية⁴.

2-2. زيادة كفاءة المؤسسات وتحسين الأداء الاقتصادي: يعتبر زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات التي تجري خصوصتها، ومن ثم تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي القومي في مجموعة من بين الأهداف الرئيسية لجميع الدول . ويتحقق ذلك عن طريق تحسين استخدام الموارد وزيادة كفاءة تخصيصها، نتيجة اعتماد المشروعات الخاصة على الأسعار الحقيقية مع العمل على خفض التكلفة من ناحية وتحسين جودة الإنتاج من ناحية أخرى⁵.

2-3. تشجيع وزيادة المنافسة: تهدف سياسة الخصوصية إلى تشجيع وزيادة المنافسة ومن ثم إنهاء الصفة الاحتكارية التي تتميز بها النظم المخططة مركزيا. والمنافسة بما تتميز به من حرية الدخول والخروج للمنشآت الخاصة إلى (ومن) السوق، فهي بذلك تشجع على ضرورة خفض التكاليف وزيادة جودة السلع، وينعكس هذا الأمر بدوره على تحسين الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض الأسعار التي يباع بها المنتج للمستهلك⁶.

2-4. تنمية وتطوير أسواق رأس المال: يعد تنمية وتطوير أسواق رأس المال شرط ضروري وجوهري لنجاح سياسة الخصوصية، ولتوضيح ذلك تكفي الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين الخصوصية وأسواق المال. حيث تؤدي دورها إلى زيادة عدد المشروعات الخاصة في المجتمع وبالتالي زيادة الحاجة إلى رؤوس الأموال من أسواق رأس المال على اختلاف أنواعها، وهو ما يساعد على ازدهار السوق المالية زيادة حجم وقيمة الأوراق المالية المتداولة فيها⁷. هذا إلى جانب توفير الظروف الملائمة لتطبيق الخصوصية والمتمثلة في التحرير الاقتصادي وتشجيع المبادرات الفردية الذي يعمل بدوره من ناحية أخرى على تنشيط وتطوير أسواق المال، خصوصا مع زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

2-5. خفض العجز المالي للدولة: يؤدي تطبيق سياسة الخصوصية إلى خفض العجز المالي ومن ثم دعم الموازنة العامة للدولة، وذلك نتيجة لتخلص الدولة من الالتزامات والأعباء

الواقعة عليها بسبب ملكيتها للشركات الاقتصادية، وقيامها بوظائف إنتاجية هي في الأصل من اختصاص القطاع الخاص⁸. ونظرا إلى تدني مستويات الكفاءة الاقتصادية للشركات المملوكة وتدهور مستوى أدائها الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء الملقة على كاهل الدولة.

2-6. تشجيع الاستثمار الأجنبي: تؤدي الخصخصة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال عرض جانب من الشركات المفلسة المملوكة للدولة لصالح للمستثمرين الأجانب الراغبين في شرائها. ويساعد هذا الوضع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الاقتصاد الوطني وما يتبعه من ثورة تكنولوجية وخبرات في كل المجالات، فضلا عن توفيرها لجانب من العملات الأجنبية التي تحتاج إليها الدول التي تسعى إلى الإصلاح الاقتصادي والهيكل⁹. وخلق المزيد من فرص العمل.

3- الدراسات السابقة للخصخصة:

لغرض تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات التي تناولت موضوع الخصخصة، وبحسب التسلسل الزمني لهذه الدراسات منها :

دراسة قدمت في عام 1990 من طرف (هيلين نانكاني) بعنوان "دروس التحويل إلى القطاع الخاص في البلدان النامية" أكدت صعوبة الوصول إلى نموذج واضح لنجاح سياسة الخصخصة في تجارب العديد من دول العالم، ويبدو أن لكل دولة خصوصيتها في تنفيذ برامج الخصخصة، ولا يمكن الوصول إلى صياغة نموذج معمم لتطبيق الخصخصة، ولكن يجب دراسة كل تجربة من تجارب الدول على انفراد.

دراسة (جوزيف ستكلنز) عام 2003 حيث أشار إلى التحول للقطاع الخاص في كتابه "العولمة ومساوئها" أكد على أن أكبر العوائق التي تؤثر سلبا على عملية الخصخصة هو الفساد في ظل غياب الشفافية فإن المسؤولين الإداريين يسعون إلى الربح من خلال اقتطاع جزء من أرباح المؤسسة بالإضافة إلى منح العقود والوظائف إلى ذويهم وأتباعهم كما يتيح لهم الاستحواذ على المؤسسات الحكومية بأقل من أسعارها المقررة في السوق، وأصبح بإمكانهم اقتطاع حصة مهمة من ميزانية المؤسسات الحكومية بدل أن تكون لصالح الخزينة العمومية.

أكد تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية لعام 2005 وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى الفساد وتدفع الاستثمار الخاص الأجنبي حيث يفرض على المستثمرين دفع أموال بشكل غير قانوني مما يؤثر على قابليتهم للاستثمار في الدول المعنية، وهذا يؤثر على سياسة الخصخصة، ويعتبر الفساد المالي الأخطر على الخصخصة الذي يؤدي إلى منح مقترضين قروض بدون ضمانات كافية، قد تؤدي إلى إفلاس البنوك، مع إمكانية تهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد بطرق غير رسمية، مما يشكل كارثة على اقتصاد الدول.

ثالثا: الدراسة القياسية المطبقة على الجزائر (مع التحليل، التقدير وتفسير النتائج).

1- توصيف النماذج القياسية: في موضوع دراستنا المتعلقة بتحديد محددات الخصخصة في الجزائر تم الاعتماد على المعادلة الهيكلية التالية:

1-2. معادلة الخصخصة¹⁰: اعتمدت المؤشرات الاقتصادية التي لها دلالات سببية في موضوع الخصخصة وبالصورة الآتية:

أ- المتغير المعتمد يتمثل بقيمة الاستثمار المحلي الخاص مضافا إليه الاستثمار الأجنبي.

ب- المتغيرات المستقلة وقد تمثلت بالمتغيرات الاقتصادية الآتية:

- معدل التضخم.
- سعر الصرف.

- الميزان التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام.
 - معدل التبادل التجاري.
 - المديونية الخارجية كنسبة من الناتج الداخلي الخام.
- أما الشكل الرياضي للنموذج المعبر عن المتغيرات المذكورة في المعادلة الهيكلية للنموذج فتمثل بالصيغة الرياضية التالية:

$$Y_t = a_0 + a_1X_{1t} + a_2X_{2t} + a_3X_{3t} + a_4X_{4t} + a_5X_{5t} + U_t$$

حيث:

Y_t : المتغير المعتمد.

a_i : المعاملات المقدرة في النموذج.

X_{it} : المتغيرات المستقلة.

U_t : حد الخطأ العشوائي.

من خلال السلسلة الزمنية (1990-2010) (أنظر الملحق 1) ويتم ذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لوجود أكثر من متغير مستقل، وقد تم اختيار دقة المعاملات المقدرة من الاستعانة بالاختبارات الإحصائية للتعرف على توافق إشارات المعاملات المقدرة مع النظرية الاقتصادية.

2-تقدير المتغيرات المؤثرة على عملية الخصخصة في الجزائر:

من أجل تقدير المتغيرات المستقلة المشار إليها سابقا في المعادلة الهيكلية المتعلقة بالخصخصة كانت الصيغة الخطية قد أعطت النتائج التالية: (أنظر الملحق 2).

$$Y_t = 280.639 + 7.606X_{1t} + 10.445X_{2t} - 5.031X_{3t} + 0.814X_{4t} - 8.263X_{5t} \\ t(0.794)(1.583)(5.103)(-0.666)(0.104) \quad (-6.563)$$

$$\bar{R}^2 = 0.897 \quad F = 5.731 \quad DW = 1.34$$

وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تبين أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة نظيراتها الجدولية للمتغيرات (X_5 و X_2) عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن المعاملات المقدرة ذات معنوية إحصائية وقيمتها تختلف عن الصفر، ولم تظهر معنوية المعاملات المقدرة لبقية المتغيرات المستقلة لعدم قدرتها على اجتياز الاختبارات الإحصائية.

وباستخدام طريقة الإسقاطات المتتابعة اختبرت عدة صيغ للتقدير وقد أعطت أفضل النتائج التالية: (أنظر الملحق 3)

$$Y_t = 263.037 + 8.576 X_{1t} + 10.040 X_{2t} - 7.578 X_{5t} \\ t (1.872)(2.119)(5.636)(-7.178)$$

$$\bar{R}^2 = 0.901 \quad F = 61.525 \quad DW = 1.142$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر إلى أن (90.1%) من التغيرات الحاصلة في متغير الخصصة تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من (x_1 معدل التضخم)، (x_2 سعر الصرف) و(x_5 إجمالي الدين الخارجي/الناتج الداخلي الخام). وأن (9.9%) من تفسيرات المتغير التابع تفسر بواسطة عوامل أخرى قد تكون متغيرات كمية أخرى لم يتضمنها النموذج أو قد تكون متغيرات نوعية تقع ضمن حدود الخطأ العشوائي.

وقد اتضح أن قيمة اختبار فيشر (F) قدرت بـ: 61.525 هي أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما بلغت قيمة (داربن-واتسون DW) بـ: (1.142) حيث أوضح الاختبار المذكور عدم حسم قرار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء لأن قيمة DW تقع بين القيمتين (d_U و d_L) وبما أن إهمال أحد المتغيرات قد يؤدي إلى وجود عدم حسم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، فإن إدخال متغيرات تم إهمالها يمكن أن نتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، وبما أن الجزائر بدأت في عملية الخصصة في 1995¹¹ فإن إدخال متغير وهمي مساوي للواحد خلال الفترة (1995-2010) فتحصلنا على النموذج التالي: (انظر الملحق 4)

$$Y_t = 540.519 + 7.661 X_{1t} - 8.822 X_{5t} + 471.478 D_t \quad (6.801) \\ t \quad (6.822)(2.291)(-9.346)$$

$$\bar{R}^2 = 0.924 \quad F = 81.488 \quad DW = 1.916$$

الدين الخارجي (GDP). والباقي تفسر بواسطة عوامل أخرى قد تكون متغيرات كمية أخرى لم يتضمنها النموذج أو قد تكون متغيرات نوعية تقع ضمن حدود الخطأ العشوائي.

ولاحظنا أن قيمة اختبار فيشر (F) قدرت بـ: 81.488 هي أكبر بكثير من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما بلغت قيمة (داربن-واتسون DW) بـ: (1.916) حيث أوضح الاختبار المذكور عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

وبالنسبة لمشكلة التعدد الخطي وجدنا بأن قيمة معامل (VIF) كانت أقل من 10 وبذلك النموذج ككل خالي من مشكلة التعدد الخطي. وحسب مؤشر دليل الحالة Condition Index أيضا كانت كل القيم أقل من 10 ويمكن اعتبار وجود المشكلة إذا زادت قيمة الدليل عن 15، أما إذا زادت عن 30 فهذا مؤشر عن خطورة المشكلة.

3- التحليل الاقتصادي:

بلغت مرونة (معدل التضخم X_1) (0.133) وحدة وإشارته موجبة حيث يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن أوضاع التضخم تقود إلى الزيادة في عمليات الخصصة حيث تسعى بعض الدول إلى بيع شركات القطاع العام لمعالجة كثير من المتغيرات الاقتصادية للوصول

إلى وضع أكثر توازنا، والتخلص من انخفاض كفاءة مؤسسات القطاع العام وهذا ما حدث في الجزائر لكن بوتيرة بطيئة.

أما مرونة (X_5) المديونية الخارجية/GDP فقد بلغت (-0.6136) وحدة وإشارته سالبة وهذا ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث أن المديونية الخارجية تسبب ضغوطا للدول للاتجاه نحو القطاع الخاص وهذا ما لم يحدث بسبب ارتفاع عوائد الدولة من قطاع المحروقات الذي عرف ازدهار كبير، وبالتالي أدى ذلك إلى التضيق على القطاع الخاص بزيادة معدلات الضرائب التي تقتطعها الدولة منه من جهة وارتفاع مديونته للخارج من جهة أخرى مما قيد الاستثمار الخاص، حيث كشف بنك الجزائر بين 2010 و2011، عن بلوغ قيمة المديونية الخارجية الجزائرية 4,4 مليار دولار، منها حوالي 2.5 مليار دولار عمومية خاصة بالدولة، والباقي عبارة عن ديون القطاع الخاص.

أما قيمة معامل الارتباط الجزئي (أنظر الملحق 5) والتي تعكس أهمية كل متغير مستقل بتأثيره في المتغير المعتمد فقد بلغت (-0.424) للمتغير (X_1 معدل التضخم) و(-0.718) للمتغير (X_5 المديونية الخارجية/GDP) مما تقدم نرى أن التأثير السلبي للمديونية/GDP أعلى من تأثير معدل التضخم.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

للخصوصية طرق متعددة، ولكل منها مزايا وعيوب، لذلك على كل بلد يقبل على تطبيق برامج الخصوصية من القيام بدراسات دقيقة وتقييم الخبرات العالمية لتقليل النتائج السلبية المتوقعة إن حدثت، بحيث لا تؤثر على تراجع نسق تطبيق مراحل الخصوصية خصوصا في الجزائر، التي عرفت جمود نتيجة القوانين التي تضع قيود أمام المستثمرين الخواص، بالإضافة إلى المناخ الاقتصادي الذي لم يهيأ بالطريقة الصحيحة ساهم بشكل واضح في عرقلة الخصوصية، وبالتالي تأخر الإصلاحات الاقتصادية ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ارتبطت الخصوصية إيجابيا مع معدل التضخم وهذا يشير حسب المنطق الاقتصادي إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص لمعالجة انخفاض الكفاءة في مؤسسات القطاع العام لكن ليس بالمستوى المطلوب للتخلص من مؤسسات القطاع العام التي تعاني من العجز والإفلاس، أما المديونية الخارجية أبرزت وجود علاقة عكسية مع الخصوصية وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي عرفت الجزائر من ارتفاع أسعار البترول والبحوكة المالية مما جعل الجزائر مترددة في تطبيق الخصوصية، ورغم الجهود المبذولة إلا أن القطاع الخاص مازال يعاني من المديونية الخارجية.

أما المتغيرات المستقلة الأخرى والمتمثلة في سعر الصرف، الميزان التجاري/GDP، معدل التبادل التجاري، لم تظهر أي معنوية نتيجة بطء وتراجع تطبيق الخصوصية في الجزائر.

انطلاقا مما سبق يمكن التوصية بما يلي:

- حسم النقاش في مسار الاستمرار في الخصوصية أو التوقف عنها، وعدم ربط الخصوصية بالمزاج السياسي الذي يرتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط والذي بدوره ينقص حظوظ الجزائر في الفرص البديلة للنهوض بالوضع الاقتصادي.
- الشفافية التامة من قبل السلطات على تطبيق برامج الخصوصية، مع ضرورة الترويج لبرامج الخصوصية حتى لا تكون هناك مفاهيم خاطئة عنها.
- الإسراع في استكمال الأطر القانونية وسد الثغرات القانونية التي من شأنها التضيق على أصحاب النفوذ للاستحواذ على المؤسسات العامة التي سيتم خصصتها،

والتحكم بأسعار البيع بما لا يتلاءم مع أسعارها الفعلية وبذلك تزداد الأعباء على خزينة الدولة.

- ضرورة تطوير الأسواق المالية، وجعل تجارب البلدان التي حققت نجاحات كبيرة في مجال الخصخصة دروساً لتفادي الوقوع في مشكلات تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل.

الملاحق:

الملحق 01: جدول المعطيات.

السنو ت	الاستثمار الخاص *	معدل التضخم	سعر الصرف	الميزان التجاري / GDP	معدل التبادل التجاري	المديونية الخارجية / GDP
	Y	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅
1990	104.30	16.65	8.96	-1.49	48.38	46.95
1991	166.40	25.89	18.47	5.52	52.72	65.50
1992	207.74	31.67	21.84	1.45	49.19	59.66
1993	213.30	20.54	23.35	-1.36	44.92	54.52
1994	306.40	29.05	35.06	-3.52	48.58	74.11
1995	435.30	29.78	47.66	-2.80	55.19	83.52
1996	465.40	18.68	54.75	5.82	53.71	75.83
1997	436.50	5.73	57.71	9.57	52.24	67.24
1998	516.90	4.95	58.74	5.06	45.09	66.45
1999	602.80	2.65	66.57	3.12	50.49	60.42
2000	530.70	3.34	75.26	19.82	62.53	48.75
2001	608.10	4.23	77.22	14.65	57.85	42.20
2002	658.40	1.42	79.68	9.68	60.48	41.65
2003	694.70	4.27	77.39	14.39	62.14	36.04
2004	830.60	3.96	72.06	14.42	65.72	27.25
2005	864.00	1.38	73.28	23.38	71.92	17.35
2006	932.20	2.31	72.65	27.09	70.12	5.08
2007	892.90	3.67	69.29	23.32	69.90	4.41
2008	1,127.10	4.86	64.58	23.37	69.18	3.50
2009	*1,059.10 *	5.73	72.65	4.47	54.11	3.89
2010	*1,109.25 *	3.91	74.39	9.33	52.33	3.39

المصدر: مؤشرات البنك العالمي

* يعبر عن الاستثمار الخاص بتكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص والقيمة بالمليار دينار
** قيم متنبأ بها باستخدام طرق السلاسل الزمنية.

Régression

Variables introduites/supprimées^b

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	الدينونة/GDP, سعر الصرف, معدل التبادل التجاري, معدل التضخم, الميزان التجاري/GDP ^a	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : الخصخصة

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,960 ^a	,923	,897	101.24832	1,340

a. Valeurs prédites : (constantes), الدينونة/GDP, سعر الصرف, معدل التبادل التجاري, معدل التضخم, الميزان التجاري/GDP

b. Variable dépendante : الخصخصة

ANOVA^b

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1831410,933	5	366282,187	35,731	,000 ^a
	Résidu	153768,327	15	10251,222		
	Total	1985179,260	20			

a. Valeurs prédites : (constantes), الدينونة/GDP, سعر الصرف, معدل التبادل التجاري, معدل التضخم, الميزان التجاري/GDP

b. Variable dépendante : الخصخصة

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	280,639	353,406		,794	,440
	معدل التضخم	7,606	4,805	,260	1,583	,134
	سعر الصرف	10,445	2,047	,741	5,103	,000
	الميزان التجاري/GDP	-5,031	7,550	-,155	-,666	,515
	معدل التبادل التجاري	,814	7,829	,022	,104	,919
	المديونية/GDP	-8,263	1,259	-,709	-6,563	,000

a. Variable dépendante : الخصصة

الملحق 3:

Régression

Variables introduites/supprimées^a

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المديونية/GDP	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire $\leq$,050, Probabilité de F pour éliminer $\geq$,100).
2	سعر الصرف	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire $\leq$,050, Probabilité de F pour éliminer $\geq$,100).
3	معدل التضخم	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire $\leq$,050, Probabilité de F pour éliminer $\geq$,100).

a. Variable dépendante : الخصصة

Récapitulatif des modèles^d

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,840 ^a	,705	,689	175.57481	
2	,945 ^b	,893	,882	108.43143	
3	,957 ^c	,916	,901	99.23872	1,142

a. Valeurs prédites : (constantes), GDP/المديونية

b. Valeurs prédites : (constantes), GDP/سعر الصرف

c. Valeurs prédites : (constantes), GDP/معدل التضخم

d. Variable dépendante : الخصصة

ANOVA^d

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	1399475,475	1	1399475,475	45,398	,000 ^a
Résidu	585703,785	19	30826,515		
Total	1985179,260	20			
2 Régression	1773546,513	2	886773,256	75,423	,000 ^b
Résidu	211632,747	18	11757,375		
Total	1985179,260	20			
3 Régression	1817757,753	3	605919,251	61,525	,000 ^c
Résidu	167421,507	17	9848,324		
Total	1985179,260	20			

a. Valeurs prédites : (constantes), GDP/الدوننية

b. Valeurs prédites : (constantes), GDP/الدوننية, سعر الصرف

c. Valeurs prédites : (constantes), GDP/الدوننية, معدل التضخم, سعر الصرف

d. Variable dépendante : الخصخصة

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1021,209	72,347		14,116	,000
	GDP/الدوننية	-9,782	1,452	-,840	-6,738	,000
2	(Constante)	478,293	106,117		4,507	,000
	GDP/الدوننية	-6,665	1,053	-,572	-6,329	,000
	سعر الصرف	7,186	1,274	,510	5,641	,000
3	(Constante)	263,037	140,548		1,872	,079
	GDP/الدوننية	-7,578	1,056	-,650	-7,178	,000
	سعر الصرف	10,040	1,782	,712	5,636	,000
	معدل التضخم	8,576	4,048	,293	2,119	,049

a. Variable dépendante : الخصخصة

Régression

Variables introduites/supprimées^b

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المشتر الوهمي، المديونية/GDP، معدل التضخم ^a	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : التوصلية

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,967 ^a	,935	,924	87.13550	1,916

a. Valeurs prédites : (constantes), المديونية، GDP/المشتر الوهمي، معدل التضخم

b. Variable dépendante : التوصلية

ANOVA^b

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1856105,138	3	618701,713	81,488	,000 ^a
	Résidu	129074,122	17	7592,595		
	Total	1985179,260	20			

a. Valeurs prédites : (constantes), المديونية، GDP/المشتر الوهمي، معدل التضخم

b. Variable dépendante : التوصلية

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	540,519	79,234		6,822	,000		
	معدل التضخم	7,661	3,343	,262	2,291	,035	,292	3,419
	المديونية/GDP	-8,822	,944	-,757	-9,346	,000	,583	1,716
	المشتر الوهمي	471,478	69,330	,653	6,801	,000	,415	2,412

a. Variable dépendante : التوصلية

Diagnostics de colinéarité^a

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de conditionnement	Proportions de la variance			
				(Constante)	معدل التضخم	المديونية/GDP	المشتر الوهمي
1	1	3,153	1,000	,01	,01	,01	,01
	2	,701	2,121	,00	,09	,01	,07
	3	,113	5,292	,06	,28	,96	,00
	4	,034	9,702	,93	,62	,01	,92

a. Variable dépendante : التوصلية

Corrélations partielles

Corrélations

Variables de contrôle			الخصوصية	معدل التضخم
المديونية/GDP	الخصوصية	Corrélation	1,000	-,424
		Signification (bilatérale)	.	,062
		ddl	0	18
معدل التضخم	معدل التضخم	Corrélation	-,424	1,000
		Signification (bilatérale)	,062	.
		ddl	18	0

Corrélations

Variables de contrôle			الخصوصية	المديونية/GDP
معدل التضخم	الخصوصية	Corrélation	1,000	-,718
		Signification (bilatérale)	.	,000
		ddl	0	18
المديونية/GDP	المديونية/GDP	Corrélation	-,718	1,000
		Signification (bilatérale)	,000	.
		ddl	18	0

المراجع والهوامش:

¹ - الدسوقي إيهاب، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص 7.

² - Donahue, D., Privatization Decision : Public End, Private Means, New York: Basic Books Inc, 1989, P 10.

³ - الخضير محسن، الخصخصة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993، ص 17.

⁴ - سعيد النجار، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية، صندوق النقد الدولي، 1988، ص 92.

⁵ - سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، دار العلم للطباعة، القاهرة 1994، ص ص (57-56)

⁶ - إيهاب الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة لعربية، القاهرة، 1995، ص 21.

⁷ - منى قاسم، تطور سوق الأوراق المالية في مصر في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر العلمي الرابع، تقييم سياسات التنشيط الاقتصادي في الأقطار العربية، ديسمبر 1997، ص 4.

⁸ - مدحت حسنين، التخصيصية، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص ص (23-22)

⁹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 65.

¹⁰-خالد حمادي حمدون المشهداني، الخصخصة: أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 145

¹¹-المرسوم رقم 22/95 بتاريخ 26 أوت 1995.